

سبتمبر 2018

رمدد: 23180-9118

الحماية الاجتماعية غير القائمة على اشتراكات في قطر: تحليل من خلال عدسة الطفل والإنصاف¹

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل

الأخرى. وخدمات مراكز الرعاية الصحية الأولية مجانية لجميع الأطفال والأمهات، ويتم إصدار بطاقة صحية لكل طفل حديث الولادة. والمكون الرئيسي الآخر للحماية الاجتماعية في قطر هو مساهمات صندوق الزكاة الذي بدأ في عام 1994. ويدير الصندوق السلطات العامة لقطر من خلال وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ويدعم الأسر ذات الدخل المنخفض بالتحويلات النقدية والعينية. بالإضافة إلى ذلك، يتم توجيه جزء من مساهمات الصندوق إلى المساعدات الإنمائية الرسمية من خلال منظمات المجتمع المدني التي تقدم المعونة إلى الدول الأفريقية والآسيوية. وبرنامج التغذية المدرسية هو متاح أيضاً تحت البرنامج الوطني للتغذية، والذي وصل إلى 57,000 طفل في عام 2011.

والحماية الاجتماعية هي في صميم رؤية قطر 2030. وبينما يعتبر تقديم الخدمات الاجتماعية آلية حاسمة لتعزيز التنمية البشرية، لا تزال هناك تحديات لزيادة فعالية وإستدامة نظام المساعدات الاجتماعية في قطر، فالإعتماد على برامج مقطوعة يضر وضع خطط طويلة الأجل للحد من الفقر. ولا يزال الأطفال في الأسر ذات الدخل المنخفض عرضة للمعاناة أكثر من الفقر والحرمان، لا سيما أولئك الذين ينتمون إلى أسر أكبر. يجب أن تكون أوضاع العمال غير القطريين غير المهرة ذوي الدخل المنخفض وأسرها مسألة ذات إهتمام أولي، لأن مثل هذه الشرائح السكانية محرومة من الوصول إلى نظام الضمان الاجتماعي، ونظام المساعدات الاجتماعية في قطر وبالتالي، فهم أكثر عرضة للضعف عند المراحل المختلفة من حياتهم.

ملاحظة: 1. هذه الرسالة القصيرة مُستقاة من دراسة شاملة تم إعدادها بالشراكة بين مركز السياسة الدولي للنمو الشامل، ويونيسف - المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وجميع البيانات تم الرجوع إليها بدقة ويمكن الإطلاع عليها في التقرير الكامل:

Machado, A. C., C. Bilo, R. G. Osorio, and F.V. Soares. 2018. Overview of Non-contributory Social Protection Programmes in the Middle East and North Africa (MENA) Region through a Child and Equity Lens. Brasília and Amman: International Policy Centre for Inclusive Growth and UNICEF Regional Office for the Middle East and North Africa: <<https://goo.gl/QfmKwK>>.

تتمتع دولة قطر بأعلى معدل دخل للفرد بين دول الخليج. والأراضي القطرية هي شبه جزيرة تقع في شرق شبه الجزيرة العربية، وتحدها المملكة العربية السعودية من الجنوب ومياه الخليج من الشرق. ولدى قطر أعلى مؤشر للتنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بقيمة 0.856. وخلال العقد الماضي، حدث نمو سريع وغير مسبوق لسكان قطر، حيث تضاعف عدد سكانها من 1.2 مليون نسمة عام 2007 إلى 2.5 مليون نسمة عام 2016. ويرجع هذا النمو في الغالب إلى التدفق المستمر للعمال الأجانب، معظمهم من الذكور وذوي المهارة المنخفضة تجذبهم فرص العمل في قطاع البنية التحتية. وفي عام 2014، كان غير القطريين يمثلون 88 في المائة من سكان البلاد. وتعد نسبة الأطفال في سكان البلاد واحدة من أصغر النسب في دول المنطقة: 5 في المائة فقط من السكان هم دون سن الخامسة، و16 في المائة دون 18 سنة.

لقد مهدت إستراتيجية التنمية الوطنية في قطر 2011-2016 الطريق لوضع خط فقر نسبي وطني في البلاد. ووفقاً لمسح نفقات ودخل الأسرة 2012-2013، يعتبر 6.4 في المائة من الأسر القطرية ذات دخول منخفضة (فقراء فقراً نسبياً). ومن المحتمل أكثر أن تكون الأسر التي تعولها نساء مُطلقات، أو التي يعولها رجال وبها العديد من الأطفال (5 أو أكثر) من بين الأسر القطرية ذات الدخل المنخفض (12.1 و 16.2 في المائة، على الترتيب). وفي عام 2012-2013، كان 15 في المائة من الأطفال القطريين يعيشون في أسر فقيرة نسبياً. ولا تتاح سوى بيانات محدودة عن السكان غير القطريين. ووفقاً لتقديرات رسمية، تتلقى الأسر غير القطرية، في المتوسط، ربع الدخل الشهري الذي تتلقاه الأسر القطرية.

ويقدم نظام الحماية الاجتماعية في قطر أنواعاً مختلفة من الدعم الشامل للمواد الغذائية والطاقة والمياه للمواطنين القطريين. وتشمل البطاقات التموينية المنتجات الغذائية (زيت الطعام، والحليب، والسكر وغيرها) وكذلك دعم الطاقة والمياه. وعلى غرار الكثير من الدول المصدرة للنفط في منطقة الخليج، إتخذت البلاد خطوات مهمة نحو إصلاح النظام الدعم فيها. وكشفت رؤية قطر 2030 عن خطط الحكومة لتخفيض دعم المياه والطاقة والوقود وإعادة توجيه الموارد إلى القطاع الاجتماعي، وخصوصاً التعليم والرعاية الصحية. ومنذ عام 2011، جرى تعديل أسعار الوقود، وإنخفض دعم أسعار الطاقة من 5.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 إلى 3.8 في المائة في عام 2016.

ويشتمل نظام الحماية الاجتماعية أيضاً على نظام تأمين اجتماعي يقدم معاشات للمواطنين القطريين العاملين في القطاع العام ولبعض الفئات في القطاع الخاص، وتقدم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مجموعة من البرامج غير القائمة على اشتراكات بموجب قانون التأمين الاجتماعي لعام 1995. على سبيل المثال، يتم تقديم إستحقاقات التأمين الاجتماعي للأسر المحتاجة دون دخل الكافية وبعض الفئات الضعيفة، لا سيما الأرمال، والمطلقات، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين، والأيتام، وأسرة السجناء، والزوجات المهجورات. وبالنسبة لبعض الفئات، يزيد إستحقاق المسفيد مع زيادة عدد أفراد الأسرة، وهي ميزة إيجابية مراعية لإحتياجات الأطفال. وفي عام 2014، تم تعديل مستويات الإستحقاقات، بما في ذلك إستحقاقات أعلى للأيتام والأطفال. ويستبعد كل من النظامين القائم وغير القائم على اشتراكات الأسر غير القطرية. وعلاوة على ذلك، تعد مستويات التغطية منخفضة، وتصل إلى 4 في المائة فقط من الأسر القطرية لمعاشات التقاعد و 1 في المائة للأسر مخططات الحماية الاجتماعية